بيان المجلس الأعلى للدولة
بشأن مذكرة التفاهم الليبية التركية

إذ يؤكد المجلس الأعلى للدولة على الحق المشروع للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في عقد مذكرات تفاهم مع أي دولة، خصوصاً تلك التي من شأنها حماية مقدرات الدولة الليبية وتعزيز أمنها وحدودها.

وعلى الدور المناط بالمجلس الأعلى للدولة حسب الاتفاق السياسي، فإنه يؤكد على تمسكه بالمذكرة المشار إليها، وعلى أهميتها وصحتها، وآثارها الإيجابية في حماية مقدرات الليبيين، وشرعيتها وتوافقها التام مع أهداف بنود الاتفاق السياسي والتشريعات الليبية النافذة.

ويبدي المجلس الأعلى للدولة استغرابه من استنكار بعض الدول (مصر واليونان وقبرص) على المجلس الرئاسي ممارسة حقه في الحفاظ على الموارد الوطنية - خاصة أن هذه المذكرة لا تستهدف دولة بعينها، مؤكدا الحرص على تطوير العلاقات المشتركة مع هذه الدول.

حفظ الله ليبيا

المجلس الأعلى للدولة

صدر في طرابلس :
الثلاثاء 3 ديسمبر 2019.